

تمديد الـ 3900 ليرة والاستفادة من التعميمين 158 و 151 في مصارف مختلفة... كنعان لـ"النهار": قرارات تؤدي إلى تصفية الخسائر على حساب المودعين

موريس متي

عقد المجلس المركزي في **#مصرف لبنان** منتصف الأسبوع اجتماعه الدوري برئاسة الحاكم رياض سلامة، وخصص الجزء الأكبر منه للبحث في مصير التعميم 151 الذي يسمح للمودعين بسحب دولارات "مصرفية" ب**#الليرة اللبنانية** على أساس سعر صرف 3900 ليرة للدولار، إضافة إلى البحث في التعميم 158 الذي يتيح للمودعين سحب 400 دولار نقداً و400 دولار على سعر صرف 12000 ليرة للدولار.

وخلال الاجتماع، وبناءً على المعطيات المالية والنقدية، اعتبر المجلس المركزي أن تعديل الـ 3900 ليرة "ستكون له تداعيات كبيرة على الكتلة النقدية وسعر

صرف **#الدولار** في غياب خطة اقتصادية ومالية شاملة"، فيما تشير إحصاءات مصرف لبنان إلى أن الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية في الأسواق وصلت إلى أكثر من 40 ألف مليار ليرة في نهاية تموز الفائت لتكون قد تضاعفت نحو 4 مرات خلال 7 أشهر. وبالتالي، قرر مصرف لبنان تمديد العمل بالتعميم 151 حتى نهاية كانون الثاني 2022 أي الإبقاء حتى هذا التاريخ على سحب الدولارات "المصرفية" بالليرة اللبنانية على أساس سعر 3900 ليرة للدولار لإعطاء الوقت للحكومة لتقديم مشروعها الإصلاحية، بحسب مصرف لبنان الذي يعتبر "أن خطواته تدخل في استراتيجية المصرف منذ مدة والقائمة على خفض حجم الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية للجم الطلب على الليرة في السوق والسيطرة على التضخم وابتناظر الخطة النقدية المتكاملة التي يجب أن تؤمن رؤية لتوحيد سعر صرف الدولار وإلغاء أسعار الصرف المتعددة".

وفي تعاميمه، عدّل مصرف لبنان التعميم 158 بحيث مدد مهلة التوقيع على المستندات المطلوبة للإستفادة منه حتى نهاية تشرين الأول 2021 بعدما كانت تنتهي في آخر أيلول المنصرم، فيما سمح للمودعين بالاستفادة من التعميمين 158 و 151 في الوقت ذاته شرط أن تكون الحسابات بمصارف مختلفة.

عملياً، وبدءاً من الأول من تشرين الأول 2021، يمكن للمودعين الاستفادة من التعميم 158 وإتمام عملية سحب الـ 400 دولار نقداً شهرياً و400 دولار بالليرة اللبنانية على أساس سعر 12 ألف ليرة، نصفها نقداً ونصفها الآخر يتم إيداعه في البطاقات المصرفية، ليصار إلى استخدامها في نقاط البيع حصراً، كما سمح قرار المركزي للمودعين بدءاً من اليوم أيضاً بالاستفادة من الـ 151 أي السحب على أساس 3900 ليرة بغض النظر عن استفادتهم من التعميم 158، شرط أن تكون الحسابات التي تجري عليها هذه العمليات في مصارف مختلفة وليس في المصرف ذاته. أي بمعنى آخر، سمح تعميم مصرف لبنان للمودع الذي يملك حساباً مصرفياً يستفيد منه وفق التعميم 158، بأن يستفيد من السحب وفق التعميم 151 من أي حساب يملكه في مصرف آخر، على أن ينطبق هذا الأمر على الشركاء في الحسابات المشتركة إذ يمكنهم الاستفادة من حسابات لديهم في مصارف أخرى.

وبالنسبة إلى الحسابات التي كانت مكونة وموجودة قبل 31 تشرين الأول 2019، وتوفي صاحبها، وانتقلت بعد هذا التاريخ إلى شخص آخر، قرر مصرف لبنان أن يستفيد صاحبها الجديد من التعميمين 158 و 151، وهذا الأمر لم كان مسموحاً به قبل صدور التعاميم الجديدة للمركزي. كما لحظ تعميم مصرف لبنان إمكان الاستفادة من التعميم 158 على قاعدة ما يعرف باستمرارية الحسابات. ففي حال حوّلت الأموال من مصرف إلى آخر، يمكن الاستفادة منها على أساس التعميم 158 ووفق نص التعميم بعد تتبّعها لجهة حركة الحساب والحسومات وأنواع الحسابات. كذلك منح التعميم الجديد صاحب الحساب أو من يوكّله حق الاستفادة من التعميم بعد تمديد مهلته الزمنية، مع مفعول رجعي عن الفترة الممتدة من 2021/7/1 ولغاية تاريخ فتح الحساب الخاص، على أن تسقط من المفعول الرجعي الأشهر التي يكون قد استفاد خلالها من التعميم 151.

تمديد التعميم 151 من دون معطيات علمية ورؤية مستقبلية يؤكد نية الدولة ومصرف لبنان والمصارف تصفية خسائرها على حساب المودعين، بحسب ما يؤكد رئيس لجنة المال والموازنة النائب إبراهيم كنعان لـ"النهار"، مشدداً على أن "ضغط لجنة المال سيستمر بأسئلة واستجابات وقوانين تجعل من الحكومة ومصرف لبنان يتحملان المسؤولية"، رافضاً أن يتحمل المودع "نتائج سياسات المصارف ومصرف لبنان والحكومة التي أوصلت لبنان إلى ما وصل إليه". واعتبر أن "قرارات المركزي ما هي الا تخدير للمودعين حيث لا يجوز الاستمرار بلعبة كسب الوقت على حساب المودع وجنى عمره، فتمديد العمل بالتعميم 151 والسحب على أساس 3900 ليرة يحتمل المودع المزيد من الهيكات خصوصاً ان سعر دولار السوق عاد إلى الإرتفاع وتخطى الـ 17 ألف ليرة، وما زال مصرف لبنان يمدد هذا الوضع ولو لأربعة أشهر". وعاد كنعان ليؤكد أن لجنة المال والموازنة "لم تحصل من مصرف لبنان على أي رؤية أو تصور حول توحيد سعر الصرف وكيفية التعاطي مستقبلاً مع السحوبات وتسدّد الودائع بالدولار وضمن أي فترة زمنية، وهذا واجب على مصرف لبنان الاعلان عنه لكي يعلم المودع كيف ستسير الامور في المرحلة المقبلة ووفق اي خطة، وحتى هذه اللحظة لم تحصل اللجنة على الجواب من مصرف لبنان إلا الأجوبة العامة، ومنها ما يتعلق بالتضخم والكتلة النقدية من دون إعطاء أي أسباب علمية للإقناع والتبرير".

وأشار كنعان إلى أن "ما تقوم به اللجنة ليس طرح شعارات ويندرج ضمن ما يصفه البعض بالعناوين الانتخابية والخطوات السياسية والشعبوية، بل هو دفاع عن حقوق المودعين، فما يحصل بين مصرف لبنان والحكومة والمصارف والخطط المطروحة والتعاميم ما هو الا ضياع لحقوق هؤلاء، وقد تدخلت اللجنة في الأشهر الماضية ل طرح الحلول وتقريب وجهات النظر ليس أكثر. وفي الوقت الذي يخرج البعض ليبتهم اللجنة بتعطيل

خطة التعافي التي وضعتها حكومة الرئيس حسان دياب، كانت لجنة المال والموازنة منكبة على تقريب وجهات النظر وحماية المودعين وعدم تحميلهم خسائر الدولة والمصارف ومصرف لبنان، وفي غياب أي رؤية أو خطة تستمر القرارات بالترقيع على حساب المودعين". ولفت كنعان مرة جديدة إلى أن "لا صلاحية للجنة لتعطيل أو إسقاط أي خطة أو تعميم، وما قامت به اللجنة هو إصدار توصيات لطلب تعديلات لحماية المودعين".